

## الوضع الاقتصادي والمالي والمصرفي

### شباط 2021

في شباط 2021، تحسّنت مؤشرات القطاع الحقيقي المتوافرة قياساً على ما كانته في الشهر الذي سبق حيث تُقَدِّم إغلاق كبير شمل معظم الأنشطة الاقتصادية بسبب جائحة كورونا، فيما سجّل ميزان المدفوعات عجزاً إضافياً بمقدار 341 مليون دولار ليصبح العجز التراكمي 751 مليون دولار في الشهرين الأولين من العام الحالي. على صعيد النشاط المصرفي، في حين بقي كلّ من إجمالي موجودات/مطلوبات المصارف التجارية وودائع القطاع الخاص شبه مستقرّ، انخفضت التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص بنسبة 0,6%. من جهة أخرى، سجّلت معدلات الفائدة المصرفية الدائنة على الليرة والدولار مزيداً من الانخفاض في شهر شباط 2021 ولو بوتيرة أدنى منها في الأشهر السابقة، وتراجعت موجودات مصرف لبنان بالعملة الأجنبية (من دون الذهب) إلى 22,9 مليار دولار في نهاية الشهر المذكور.

### أولاً- الوضع الاقتصادي العام

#### الشيكات المتقاصّة

في شباط 2021، بلغت القيمة الإجمالية للشيكات المتقاصّة ما يعادل 2692 مليون دولار مقابل 2250 مليون دولار في الشهر الذي سبق و5833 مليون دولار في شباط 2020، لتتخفّف بنسبة 60,5% في الشهرين الأولين من العام 2021 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبق. من جهة أخرى، بلغ معدّل دورة قيمة الشيكات المتقاصّة 57,4% في فترة كانون الثاني- شباط 2021 مقابل 64,1% في فترة كانون الثاني- شباط 2020، كما يتبيّن من الجدول أدناه.

#### جدول رقم 1- تطوّر الشيكات المتقاصّة في الشهرين الأولين من السنوات 2018-2021

نسبة التغيّر، % 2020/2021	2021	2020	2019	2018	
					<b>الشيكات بالليرة</b>
					- العدد (آلاف)
69,4-	213	697	735	733	
					- القيمة (مليار ليرة)
53,2-	3176	6786	5484	5506	
					- متوسط قيمة الشيك (آلاف الليرات)
53,2+	14911	9736	7461	7512	
					<b>الشيكات بالعملة الأجنبية</b>
					- العدد (آلاف)
66,5-	257	768	978	1192	
					- القيمة (مليون دولار)
64,7-	2835	8024	6118	7431	
					- متوسط قيمة الشيك (دولار)
5,6+	11031	10448	6256	6234	
					<b>مجموع قيمة الشيكات (مليار ليرة)</b>
60,5-	7450	18884	14707	16708	
					<b>متوسط قيمة الشيك (آلاف الليرات)</b>
23,0+	15851	12890	8585	8680	
					<b>دورة الشيكات، %</b>
					- العدد
	54,7	52,4	57,1	61,9	
					- القيمة
	57,4	64,1	62,7	67,0	

المصدر: مصرف لبنان

## حركة الاستيراد

في تشرين الثاني 2020 (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغت قيمة الواردات السلعية 1006 ملايين دولار مقابل 1193 مليون دولار في الشهر الذي سبق و1281 مليون دولار في تشرين الثاني 2019. وبذلك، تكون قيمة الواردات السلعية قد تراجعت بنسبة 43,7% في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2020 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2019، في حين تراجعت الكميات المستوردة بنسبة 32,9%.

وتوزعت الواردات السلعية في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2020 بحسب نوعها كالاتي: احتلت المنتجات المعدنية المركز الأول وشكلت حصتها 28,7% من المجموع، تلتها منتجات الصناعة الكيماوية (15,0%)، ثم الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية (8,1%)، فالأحجار الكريمة وشبه الكريمة والمعادن الثمينة (8,0%)، فمنتجات المملكة النباتية (7,0%). وعلى صعيد أبرز البلدان التي استورد منها لبنان السلع في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2020، حلت الولايات المتحدة الأميركية في المرتبة الأولى إذ بلغت حصتها 8,6% من مجموع الواردات، لتأتي بعدها اليونان (7,6%)، فتركيا (6,9%)، ثم الصين (6,4%)، فايطاليا (6,2%).

جدول رقم 2- الواردات السلعية في الأشهر الأحد عشر الأولى من السنوات 2017-2020

نسبة التغير، %	2020	2019	2018	2017	
2019/2020					
43,7-	10078	17893	18411	17949	الواردات السلعية (مليون دولار)

المصدر: المركز الآلي الجمركي

## حركة التصدير

في تشرين الثاني 2020 (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغت قيمة الصادرات السلعية 283 مليون دولار، مقابل 351 مليون دولار في الشهر الذي سبقه و309 ملايين دولار في تشرين الثاني 2019. وتراجعت قيمة الصادرات السلعية بنسبة 4,6% في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2020 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبقه.

وتوزعت الصادرات السلعية في فترة كانون الثاني - تشرين الثاني 2020 بحسب نوعها كالاتي: احتلت الأحجار الكريمة وشبه الكريمة والمعادن الثمينة المركز الأول وبلغت حصتها 40,9% من مجموع الصادرات، تلتها منتجات صناعة الأغذية (10,5%)، فالآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية (8,9%)، ثم منتجات الصناعة الكيماوية (8,6%)، فالمعادن العادية ومصنوعاتها (8,5%). ومن أبرز البلدان التي صدر إليها لبنان السلع في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2020، نذكر: سويسرا التي احتلت المرتبة الأولى وبلغت حصتها 31,6% من إجمالي الصادرات السلعية، تلتها الإمارات العربية المتحدة (12,3%)، ثم المملكة العربية السعودية (6,0%)، قطر (3,9%)، ثم العراق (3,6%).

جدول رقم 3- الصادرات السلعية في الأشهر الأحد عشر الأولى من السنوات 2017-2020

نسبة التغير، % 2019/2020	2020	2019	2018	2017	
4,6-	3250	3407	2706	2593	الصادرات السلعية (مليون دولار) المصدر: المركز الآلي الجمركي

الحسابات الخارجية

- في تشرين الثاني 2020 (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغ عجز الميزان التجاري 723 مليون دولار مقابل عجز قدره 842 مليون دولار في الشهر الذي سبق وعجز بقيمة 972 مليون دولار في تشرين الثاني 2019. وتراجع عجز الميزان التجاري إلى 6828 مليون دولار في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2020 أي إلى حوالي 47% مما كان عليه في الفترة ذاتها من العام 2019 حيث بلغ 14486 مليون دولار.

- في شباط 2021، سجلت الموجودات الخارجية الصافية لدى الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية تراجعاً بقيمة 341 مليون دولار، مقابل تراجعها بقيمة 411 مليون دولار في الشهر الذي سبق وبقيمة 347 مليون دولار في شباط 2020. وبذلك تكون قد تراجعت بقيمة 751 مليون دولار في الشهرين الأولين من العام 2021 مقابل تراجعها بقيمة 505 ملايين دولار في الفترة ذاتها من العام الذي سبق.

قطاع البناء

- في شباط 2021، بلغت مساحات البناء المرخص بها لدى نقابتي المهندسين في بيروت والشمال 276 ألف متر مربع (2م) مقابل 64 ألف م<sup>2</sup> في الشهر الذي سبق و351 ألف م<sup>2</sup> في شباط 2020. وانخفضت تراخيص مساحات البناء بنسبة بلغت 36,0% في الشهرين الأولين من العام 2021 قياساً على ما كانته في الفترة ذاتها من العام 2020.

جدول رقم 4- تطوّر مساحات البناء المرخص بها في الشهرين الأولين من السنوات 2018-2021

نسبة التغير، % 2020/2021	2021	2020	2019	2018	
36,0-	340	531	1355	1779	مساحات البناء الإجمالية (ألف م <sup>2</sup> ) المصدر: نقابتي المهندسين في بيروت والشمال

- في شباط 2021، انخفضت قيمة الرسوم العقارية المستوفاة عبر مختلف أمانات السجل العقاري إلى 11,9 مليار ليرة مقابل 23,3 مليار ليرة في الشهر الذي سبقه 75,9 ملياراً في شباط 2020. وانخفضت هذه الرسوم بنسبة بلغت 75,2% في الشهرين الأولين من العام 2021 مقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2020.

- على صعيد كمّيات الإسمنت المسلّمة، ارتفعت إلى 93 ألف طن في شباط 2021 مقابل 42 ألف طن في الشهر الذي سبقه (118 ألف طن في شباط 2020). وبذلك تكون هذه الكمّيات قد انخفضت بنسبة 33,3% في الشهرين الأولين من العام 2021 قياساً على الفترة ذاتها من العام 2020.

## قطاع النقل الجوي

في شباط 2021، بلغ عدد الرحلات الإجمالية من وإلى مطار رفيق الحريري الدولي 1753 رحلة، وعدد الركاب القادمين 67395 شخصاً وعدد المغادرين 69806 أشخاص والعابرين 4059 شخصاً. وعلى صعيد حركة الشحن عبر المطار في الشهر المذكور، بلغ حجم البضائع المفرغة 2263 طناً مقابل 2770 طناً للبضائع المشحونة. وتراجع كل من عدد الرحلات بنسبة 51,4%، وحركة القادمين بنسبة 70,3%، وحركة المغادرين بنسبة 59,9%، وحركة شحن البضائع عبر المطار بنسبة 0,9%، وذلك في الشهرين الأولين من العام 2021 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2020.

### جدول رقم 5- حركة مطار رفيق الحريري الدولي وحصّة الميديل ايست منها

#### في الشهرين الأولين من العامين 2020 و 2021

التغير، %	2021	2020	
51,4-	4274	8792	حركة الطائرات (عدد)
	36,3	43,7	منها: حصّة الميديل ايست، %
70,3-	134471	453197	حركة القادمين (عدد)
	43,6	48,4	منها: حصّة الميديل ايست، %
59,9-	205052	511594	حركة المغادرين (عدد)
	43,0	46,3	منها: حصّة الميديل ايست، %
37,0-	8018	12733	حركة العابرين (عدد)
0,9-	9944	10038	حركة شحن البضائع (طن)
	13,3	30,4	منها: حصّة الميديل ايست، %

المصدر: قسم التطوير والتسويق في مطار بيروت الدولي

## حركة مرفأ بيروت

في شباط 2021، بلغ عدد البواخر التي دخلت مرفأ بيروت 99 باخرة، وحجم البضائع المفرغة فيه 390143 طناً والمشحونة 66480 طناً، وعدد المستوعبات المفرغة 15268 مستوعباً. وفي الشهرين الأولين من العام 2021 وبالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2020، تراجع كل من عدد البواخر بنسبة 25,4%، وحجم البضائع المشحونة بنسبة 9,0%، في حين ارتفع حجم البضائع المفرغة بنسبة 19,2%، وعدد المستوعبات المفرغة بنسبة 42,7%.

## بورصة بيروت

في شباط 2021، تحسّنت الحركة في بورصة بيروت قياساً على كل من الشهر الذي سبق وشباط 2020، فبلغ عدد الأسهم المتداولة 8583833 سهماً بقيمة تداول إجمالية قدرها 24,1 مليون دولار مقابل 170734 سهماً بقيمة إجمالية قدرها 2,4 مليون دولار و 1729973 سهماً بقيمة 11,3 مليون دولار في نهاية التواريخ الثلاثة المذكورة على التوالي. وارتفعت الرسملة السوقية إلى 7095 مليون دولار مقابل 6746 مليوناً و 6235 مليوناً في نهاية الفترات الثلاث على التوالي.

- وفي شباط 2021، استحوذت شركة سوليدير بسهميها "أ" و"ب" بنسبة 54,7% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في بورصة بيروت تلاها القطاع المصرفي بنسبة 44,2% فالقطاع الصناعي بنسبة 1,1%.
- وعند مقارنة حركة بورصة بيروت في الشهرين الأولين من العامين 2020 و2021 يتبين الآتي:
- ارتفاع عدد الأسهم المتداولة من 3,8 ملايين سهم إلى 8,8 ملايين.
  - انخفاض بسيط في قيمة التداول من 27,6 مليون دولار إلى 26,5 مليوناً.

## ثانياً- المالية العامة

- في تشرين الأول 2020، سجّلت المالية العامة عجزاً بقيمة 280 مليار ليرة مقابل عجز قيمته 123 مليار ليرة في الشهر الذي سبق (عجز بقيمة 652 مليار ليرة في تشرين الأول 2019). وتبين أرقام المالية العامة (موازنة + خزينة) عند مقارنتها في الأشهر العشرة الأولى من العامين 2019 و2020 المعطيات التالية:
- انخفاض المبالغ الإجمالية المقبوضة من 14137 مليار ليرة إلى 12023 مليار ليرة، أي بمقدار 2114 مليار ليرة وبنسبة 14,9%. فقد انخفضت كلّ من الإيرادات الضريبية بقيمة 2344 مليار ليرة والإيرادات غير الضريبية بقيمة 451 مليار ليرة، في حين ازدادت مقبوضات الخزينة بقيمة 681 مليار ليرة مع زيادة حسابات الغير الأخرى بقيمة 666 مليار ليرة. أما في ما يخصّ الإيرادات الضريبية، فقد انخفضت كلّ من الإيرادات الناتجة من الضريبة على القيمة المضافة بقيمة 1303 مليارات ليرة وإيرادات الجمارك بقيمة 503 مليارات ليرة قابلها ارتفاع الدخل من الضريبة على الفوائد بقيمة 581 مليار ليرة والرسوم العقارية بقيمة 437 مليار ليرة .
  - انخفاض المبالغ الإجمالية المدفوعة من 20202 مليار ليرة إلى 16247 ملياراً، أي بقيمة 3955 مليار ليرة وبنسبة 19,6%. ونتج ذلك من انخفاض خدمة الدين العام بقيمة 3908 مليارات ليرة (من 6394 مليار ليرة في فترة كانون الثاني- تشرين الأول 2019 إلى 2486 مليار ليرة في الفترة ذاتها من العام 2020)، وذلك بعد إعلان الحكومة اللبنانية عن توقّف تسديد سندات اليوروبندز (أساس وقسيمة) في آذار 2020 وانخفاض معدلات الفائدة على الدين بالليرة، كما انخفضت النفقات الأولية، أي من خارج خدمة الدين بقيمة 47 مليار ليرة (إلى 13761 مليار ليرة في فترة كانون الثاني-تشرين الأول 2020 مقابل 13809 مليارات ليرة في الفترة ذاتها من العام 2019)، وقد تراجعت التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان بقيمة 855 مليار ليرة في الفترة قيد الدرس والنفقات على حساب موازنات سابقة بقيمة 288 مليار ليرة ، فيما ارتفعت مدفوعات الخزينة بقيمة 522 مليار ليرة.
  - وبذلك، يكون العجز العام قد انخفض من 6065 مليار ليرة في الأشهر العشرة الأولى من العام 2019 إلى 4224 ملياراً في الفترة ذاتها من العام 2020، فيما انخفضت نسبته من 30,0% من مجموع المدفوعات إلى 26,0% في الفترتين المذكورتين على التوالي.
  - وحقّق الرصيد الأولي عجزاً كبيراً بمقدار 1738 مليار ليرة في فترة كانون الثاني- تشرين الأول من العام 2020 مقابل فائض مقداره 329 مليار ليرة في الفترة ذاتها من العام 2019.

ويتبين من الجدول أدناه أن خدمة الدين انخفضت قياساً على كل من المقبوضات الإجمالية والمدفوعات الإجمالية عند مقارنتها في الأشهر العشرة الأولى من العامين 2019 و2020.

ك 2 - ت 2020 1	ك 2- ت 2019 1	
15,3	31,7	خدمة الدين العام/المدفوعات الإجمالية
20,7	45,2	خدمة الدين العام /المقبوضات الإجمالية

مصدر المعلومات: وزارة المالية

### سندات الخزينة اللبنانية بالليرة اللبنانية

في نهاية شباط 2021، ارتفعت القيمة الإسمية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة (فئات 3 أشهر، 6 أشهر، 12 شهراً، 24 شهراً، 36 شهراً، 60 شهراً، 84 شهراً، 96 شهراً، 120 شهراً، 144 شهراً و180 شهراً) إلى 89279 مليار ليرة مقابل 88341 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق (88141 مليار ليرة في نهاية كانون الأول 2020). وبذلك، تكون هذه المحفظة قد ارتفعت بقيمة 1138 مليار ليرة في الشهرين الأولين من العام 2021. وأصدرت وزارة المالية في شباط 2021 سندات من فئة 7 سنوات بقيمة 117 مليار ليرة وسندات من فئة 10 سنوات بقيمة 110 مليارات ليرة بالإضافة إلى السندات من الفئات الأخرى.

المجموع	180 شهراً	144 شهراً	120 شهراً	96 شهراً	84 شهراً	60 شهراً	36 شهراً	24 شهراً	12 شهراً	6 أشهر	3 أشهر
ك 1 2020	1,61	3,49	37,86	0,08	21,26	24,54	7,62	2,17	1,18	0,16	0,04
ك 2 2021	1,60	3,48	37,91	0,08	21,61	24,25	7,59	2,15	1,14	0,14	0,05
شباط 2021	1,59	3,45	37,63	0,08	21,51	24,66	7,85	2,00	1,04	0,14	0,05

المصدر: بيانات مصرف لبنان

لم يظهر توزع حصص فئات سندات الخزينة بالليرة تغييراً يُذكر بين نهاية كانون الثاني 2021 ونهاية شباط 2021، بحيث بلغت حصة فئة العشر سنوات 37,6% وحصة فئة الخمس سنوات 24,7% وحصة فئة السبع سنوات 21,5% لتشكّل حصص الفئات الأخرى مجتمعة 16,2%.

وارتفعت القيمة الفعلية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة اللبنانية بالليرة في شهر شباط 2021 بقيمة 1028 مليار ليرة، إذ بلغت 90680 مليار ليرة مقابل 89652 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق (89424 مليار ليرة في نهاية كانون الأول 2020). وتوزّعت على المكتتبين كالاتي:

جدول رقم 6- توزع سندات الخزينة بالليرة على المكتتبين  
(القيمة الفعلية- نهاية الفترة، مليار ليرة لبنانية)

شباط 2021	ك 2021	ك 2020	
22888	22844	22819	المصارف
%25,2	%25,5	%25,5	الحصة من المجموع
56033	55284	55079	مصرف لبنان
%61,8	%61,7	%61,6	الحصة من المجموع
436	442	457	المؤسسات المالية
%0,5	%0,5	%0,5	الحصة من المجموع
10640	10394	10393	المؤسسات العامة
%11,7	%11,6	%11,6	الحصة من المجموع
683	688	676	الجمهور
%0,8	%0,8	%0,8	الحصة من المجموع
<b>90680</b>	<b>89652</b>	<b>89424</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: مصرف لبنان

لم يظهر توزع حصص المكتتبين في المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة تغييراً يُذكر بين نهاية كانون الثاني ونهاية شباط 2021 حيث بلغت حصة المصارف 25,2% مقابل 61,8% لمصرف لبنان و13% للقطاع غير المصرفي.

### سندات الخزينة اللبنانية بالعملة الأجنبية

في نهاية شباط 2021، بلغت محفظة سندات الخزينة اللبنانية المُصدرة بالعملة الأجنبية Eurobonds (قيمة الاكتتابات الإسمية زائد الفوائد المترجمة زائد المتأخرات) ما يوازي 34379 مليون دولار مقابل 34169 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبق (33966 مليون دولار في نهاية كانون الأول 2020). وفي نهاية شباط 2021، بلغت محفظة المصارف التجارية من إجمالي محفظة سندات اليوروبوندرز 9462 مليون دولار (أي ما نسبته 27,5% من مجموع المحفظة) مقابل 9448 مليون دولار (أي ما نسبته 27,7% من المجموع) (9391 مليون دولار، أي ما نسبته 27,6% من المجموع في نهاية كانون الأول 2020).

### الدين العام

في نهاية شباط 2021، بلغ الدين العام الإجمالي 145967 مليار ليرة (أي ما يعادل 96,8 مليار دولار على أساس سعر الصرف الرسمي 1507,5 ليرة للدولار) مقابل 144627 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق و144108 مليارات ليرة في نهاية العام 2020. وبذلك، يكون الدين العام الإجمالي قد ارتفع بقيمة 1859 مليار ليرة في الشهرين الأولين من العام 2021 (زيادة بقيمة 918 مليار ليرة في الفترة ذاتها من العام 2020) نتج من ارتفاع كل من الدين بالليرة اللبنانية بقيمة 1252 مليار ليرة والدين المحرر بالعملة الأجنبية بما يوازي 607 مليارات ليرة (ما يوازي 403 ملايين دولار).

وبلغ الدين العام الصافي، المحتسب بعد تنزيل ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي، 130712 مليار ليرة في نهاية شباط 2021، مسجلاً ارتفاعاً نسبته 1,3% قياساً على نهاية العام 2020 (+1,6% في الشهرين الأولين من العام 2020).

وفي نهاية شباط 2021، بلغت قيمة الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية 91014 مليار ليرة، مشكّلةً حوالي 62,4% من إجمالي الدين العام مقابل ما يعادل 54953 مليار ليرة للدين المحرّر بالعملات الأجنبية، أي ما نسبته 37,6% من الدين العام الإجمالي.

في ما يخصّ تمويل الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية، تغيّرت قليلاً حصص المكتتبين بين نهاية كانون الثاني ونهاية شباط 2021 بحيث بلغت 25,5% للمصارف مقابل 61,6% لمصرف لبنان و12,9% للقطاع غير المصرفي.

#### جدول رقم 7- مصادر تمويل الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية نهاية الفترة - بالنسبة المئوية

شباط 2021	ك 2021	ك 2020	
25,5	25,8	25,8	المصارف في لبنان
61,6	61,4	61,4	مصرف لبنان
12,9	12,8	12,8	القطاع غير المصرفي
<b>100,0</b>	<b>100,0</b>	<b>100,0</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: مصرف لبنان

وفي ما يخصّ تمويل الدين المحرّر بالعملات الأجنبية، جاء توزّع حصص المكتتبين كالتالي:

#### جدول رقم 8- مصادر تمويل الدين المحرّر بالعملات الأجنبية نهاية الفترة - بالنسبة المئوية

شباط 2021	ك 2021	ك 2020	
1,6	1,6	1,6	الحكومات
4,0	4,0	4,1	المؤسسات المتعددة الأطراف
94,3	94,3	94,2	سندات يوروبون्डز
0,1	0,1	0,1	سندات خاصة للاستثمارات + مصادر أخرى خاصة
<b>100,0</b>	<b>100,0</b>	<b>100,0</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: مصرف لبنان



## ثالثاً: القطاع المصرفي

ابتداءً من كانون الأول 2019، ووفقاً لمبدأ المقاصة (offsetting) الوارد في المعيار المحاسبي الدولي IAS 32 "الأدوات المالية: العرض" والإفصاح عن المقاصة بين الأصول المالية والخصوم المالية في المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 7، تم إجراء مقاصة بين التسهيلات التي حصلت عليها المصارف من مصرف لبنان بالليرة اللبنانية والودائع المقابلة المنشأة بالتزام لدى المركزي بالليرة اللبنانية والتي تحمل تاريخ الإستحقاق ذاته. وبالتالي، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ بعض بنود الميزانية المجمّعة للمصارف التجارية: 1- إجمالي الموجودات/المطلوبات، 2- ودائع المصارف لدى مصرف لبنان، و3- المطلوبات غير المصنّفة، باتت تُنشر على هذا الأساس ولم يعد ممكناً مقارنة تطورها على نحو دقيق في انتظار معطيات تمكّنا من إجراء هذا الأمر.

### المطلوبات

في نهاية شباط 2020، بلغت الموجودات/المطلوبات الإجمالية والمجمّعة للمصارف التجارية العاملة في لبنان ما يعادل 283609 مليارات ليرة (ما يوازي 188,1 مليار دولار)، مقابل 283918 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و283474 مليار ليرة في نهاية العام 2020 (317083 مليار ليرة في نهاية شباط 2020)، لتكون قد ارتفعت بنسبة 0,05% في الشهرين الأولين من العام 2021 مقابل تراجعها بنسبة 3,0% في الشهرين الأولين من العام 2020.

### الودائع الإجمالية في المصارف التجارية

في نهاية شباط 2021، تراجع الودائع الإجمالية لدى المصارف التجارية، والتي تضمّ ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم، إضافةً إلى ودائع القطاع العام، إلى ما يعادل 217742 مليار ليرة (ما يوازي 144,4 مليار دولار)، وشكّلت 76,8% من إجمالي المطلوبات، مقابل 217766 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و218017 مليار ليرة في نهاية العام 2020 (235992 مليار ليرة في نهاية شباط 2020). وانخفضت الودائع الإجمالية بنسبة 0,1% في الشهرين الأولين من العام 2021، مقابل انخفاضها بنسبة 4,4% في الفترة ذاتها من العام 2020.

وبلغ معدّل دولرة ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم 80,04% في نهاية شباط 2021، مقابل 80,20% في نهاية الشهر الذي سبقه و80,37% في نهاية العام 2020 (77,63% في نهاية شباط 2020).

- في نهاية شباط 2021، بلغت الودائع الإجمالية للقطاع الخاص المقيم لدى المصارف التجارية ما يعادل 168260 مليار ليرة وشكّلت 59,3% من إجمالي المطلوبات، مقابل 168175 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و168519 مليار ليرة في نهاية العام 2020 (183030 ملياراً في نهاية شباط 2020). وتراجعت هذه الودائع بنسبة 0,2% في الشهرين الأولين من العام 2021، مقابل تراجعها بنسبة 4,0% في الفترة ذاتها من العام 2020.

وفي التفصيل، ازدادت ودائع المقيمين بالليرة بنسبة 1,7% في الشهرين الأولين من العام 2021، في حين انخفضت ودائع المقيمين بالعملة الأجنبية بنسبة 0,7%، وبلغ معدّل دولرة ودائع القطاع الخاص المقيم 77,17% في نهاية شباط 2021، مقابل 77,34% في نهاية الشهر الذي سبقه و77,58% في نهاية العام 2020 (74,35% في نهاية شباط 2020).

وفي نهاية شباط 2021، بلغت ودائع القطاع الخاص غير المقيم لدى المصارف التجارية ما يوازي 27237 مليون دولار مقابل 27353 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و27352 مليون دولار في نهاية العام 2020 (30299

مليون دولار في نهاية شباط 2020). وتراجعت هذه الودائع بنسبة 0,4% في الشهرين الأولين من العام 2021 مقابل تراجعها بنسبة 6,6% في الفترة ذاتها من العام 2020.

#### ودائع القطاع المالي غير المقيم

في نهاية شباط 2021، بلغت ودائع القطاع المالي غير المقيم لدى المصارف التجارية العاملة في لبنان حوالي 6456 مليون دولار مقابل 6460 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و6583 مليون دولار في نهاية العام 2020 (8271 مليون دولار في نهاية شباط 2020).

#### الأموال الخاصة للمصارف التجارية

في نهاية شباط 2021، بلغت الأموال الخاصة للمصارف التجارية ما يعادل 25959 مليار ليرة (ما يوازي 17,2 مليار دولار) مقابل 25661 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و30045 مليار ليرة في نهاية العام 2020 (31295 مليار ليرة في نهاية شباط 2020).

#### الموجودات

##### ودائع المصارف التجارية لدى مصرف لبنان

في نهاية شباط 2021، بلغت ودائع المصارف التجارية لدى مصرف لبنان ما يوازي 166413 مليار ليرة، مقابل 166872 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و166477 مليار ليرة في نهاية العام 2020 (176970 مليار ليرة في نهاية شباط 2020). وتراجعت بنسبة 0,04% في الشهرين الأولين من العام 2021 مقابل تراجعها بنسبة 0,3% في الفترة ذاتها من العام 2020.

##### التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص المقيم

في نهاية شباط 2021، تراجعت التسليفات الممنوحة من المصارف التجارية للقطاع الخاص المقيم إلى ما يوازي 47627 مليار ليرة أو ما يعادل 31593 مليون دولار، مقابل 31639 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و32032 مليون دولار في نهاية العام 2020 (40939 مليون دولار في نهاية شباط 2020). وبذلك، تكون هذه التسليفات قد انخفضت بنسبة 1,4% في الشهرين الأولين من العام 2021، مقابل انخفاضها بنسبة 7,4% في الفترة ذاتها من العام 2020. مع الإشارة إلى أنّ هذه التسليفات لا تتضمن الأوراق المالية التي تملكها المصارف التجارية على القطاع الخاص المقيم.

##### التسليفات المصرفية للقطاع العام

في نهاية شباط 2021، بلغت التسليفات الممنوحة من المصارف التجارية للقطاع العام ما يعادل 31846 مليار ليرة، مقابل 31812 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و31745 مليار ليرة في نهاية العام 2020 (39422 مليار ليرة في نهاية شباط 2020). وارتفعت هذه التسليفات بنسبة 0,3% في الشهرين الأولين من العام 2021، مقابل انخفاضها بنسبة 8,8% في الفترة ذاتها من العام 2020.

وفي التفصيل، تراجعت التسليفات المصرفية للقطاع العام بالليرة بمقدار 5 مليارات ليرة في الشهرين الأولين من العام 2021 لتبلغ 17583 مليار ليرة في نهاية شباط 2021، في حين ازدادت التسليفات للقطاع العام بالعملة الأجنبية بقيمة توازي 106 مليارات ليرة لتبلغ ما يعادل 14264 مليار ليرة.

### الموجودات الخارجية

في نهاية شباط 2020، بلغت الموجودات الخارجية للمصارف التجارية 14107 ملايين دولار مقابل 14104 ملايين دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و14023 مليون دولار في نهاية العام 2020 (16080 مليون دولار في نهاية شباط 2020). وارتفعت هذه الموجودات بنسبة 0,6% في الشهرين الأولين من العام 2021، مقابل تراجعها بنسبة 8,6% في الفترة ذاتها من العام 2020.

### رابعاً- الوضع النقدي

#### الكتلة النقدية

في نهاية شباط 2021، بلغت الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (م3) بالليرة وبالعملة الأجنبية، ما يوازي 202917 مليار ليرة، مقابل 201040 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و200052 مليار ليرة في نهاية العام 2020 (197405 مليارات ليرة في نهاية شباط 2020). وبذلك، تكون الكتلة النقدية الإجمالية (م3) قد ازدادت بنسبة 1,4% في الشهرين الأولين من العام 2021، مقابل تراجعها بنسبة 2,7% في الشهرين الأولين من العام 2020. من جهة أخرى، بلغ معدّل دورة الكتلة النقدية (م3) أي (م3-م2/م3) 64,71% في نهاية شباط 2021 مقابل 65,53% في نهاية الشهر الذي سبقه و66,25% في نهاية العام 2020 (69,77% في نهاية شباط 2020). وتأتّى ارتفاع الكتلة النقدية الإجمالية (م3) والبالغ 2865 مليار ليرة في الشهرين الأولين من العام 2021 من:

- تراجع القيمة الإجمالية للموجودات الخارجية الصافية لدى الجهاز المصرفي (أي المصارف والمصرف المركزي) بما يوازي 2742 مليار ليرة (ما يعادل 1819 مليون دولار). ونتج ذلك عن تراجع الموجودات الخارجية الصافية (غير الذهب) بما يوازي 1131 مليار ليرة (ما يعادل 750 مليون دولار)، وتراجع الموجودات من الذهب بمقدار 1611 مليار ليرة (1069 مليون دولار) نتيجة انخفاض سعر أونصة الذهب عالمياً.

- ارتفاع صافي ديون الجهاز المصرفي على القطاع العام بقيمة 924 مليار ليرة.

- تراجع فروقات القطع المسجلة "سلباً" بقيمة 1185 مليار ليرة.

- تراجع التسليفات الإجمالية الممنوحة من الجهاز المصرفي للقطاع الخاص المقيم بحوالي 645 مليار ليرة، نتيجة تراجع كلّ من التسليفات بالعملة الأجنبية بما يعادل 369 مليار ليرة (حوالي 245 مليون دولار)، والتسليفات بالليرة بما مقداره 276 مليار ليرة.

- ارتفاع البنود الأخرى الصافية بقيمة 4143 مليار ليرة.

وفي الشهرين الأولين من العام 2021، ارتفعت الكتلة النقدية بالليرة بمفهومها الضيق (م1) بنسبة 12,8%، في حين ازدادت الكتلة النقدية بالليرة بمفهومها الواسع (م2) بنسبة 6,1%.

1 م (M1) تشمل النقد في التداول بالليرة وودائع القطاع الخاص المقيم تحت الطلب بالليرة في الجهاز المصرفي.

2 م (M2) تشمل م1 وودائع القطاع الخاص المقيم الأخرى بالليرة اللبنانية لدى الجهاز المصرفي.

3 م (M3) تشمل م2 وودائع القطاع الخاص المقيم بالعملة الأجنبية لدى الجهاز المصرفي إضافة إلى سندات الدين التي تُصدرها

المصارف في الأسواق الخارجية.

## معدلات الفوائد

### معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية

في نهاية شباط 2021، بقيت الفائدة المثقلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة اللبنانية شبه مستقرة إذ بلغت 6,51% مقابل 6,52% في نهاية الشهر الذي سبق (6,52% في نهاية كانون الأول 2020). وبلغ متوسط عمر المحفظة 1658 يوماً (4,6 سنوات) مقابل 1679 يوماً (4,6 سنوات) (1693 يوماً أي 4,65 سنوات) في نهاية التواريخ المذكورة على التوالي. على صعيد آخر، استقرت معدلات الفائدة الفعلية في شهر شباط 2021 على فئات السندات بالليرة المُصدرة، وجاءت على النحو التالي: 3,50% لفئة الثلاثة أشهر، 4,00% لفئة الستة أشهر، 4,50% لفئة السنة، 5,00% لفئة السنتين، 5,50% لفئة الثلاث سنوات، 6,00% لفئة الخمس سنوات، 6,50% لفئة السبع سنوات و7,00% لفئة العشر سنوات.

### معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالعملة الأجنبية (Eurobonds)

في نهاية شباط 2020 (آخر المعطيات قبل إعلان الحكومة عن توقفها عن دفع جميع سندات اليوروبندز)، بلغ معدل الفائدة المثقلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالعملة الأجنبية (Eurobonds) 7,38% وبلغ متوسط عمر المحفظة 7,84 سنوات.

### الفوائد المصرفية على الليرة

في شباط 2021، استمرّ متوسط الفائدة المثقلة على الودائع الجديدة أو المجددة بالليرة اللبنانية في التراجع ليبلغ 2,11% مقابل 2,31% في الشهر الذي سبق (5,81% في شباط 2020)، كما تراجع متوسط الفائدة المثقلة على التسليفات الجديدة أو المجددة بالليرة إلى 7,59% من 8,53% (9,33%) في الأشهر الثلاثة المذكورة على التوالي. وفي شباط 2021، بلغ متوسط الفائدة المثقلة بين المصارف بالليرة (Interbank Rate) 3,00% علماً أنه لم تسجّل أية عملية في سوق الانترنتك بالليرة عبر شركة لبنان المالية في الشهر الذي سبق، (59,71% في شباط 2020).

ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة على الليرة في عدد من الأشهر:

جدول رقم 9- تطوّر الفائدة على الليرة، بالنسبة المئوية (%)

شباط 2021	كانون 2021	شباط 2020	
2,11	2,31	5,81	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة
7,59	8,53	9,33	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة
3,00	-	59,71	المتوسط المثقل للفائدة بين المصارف

المصدر: مصرف لبنان

الفوائد المصرفية على الدولار

في شباط 2021، استمرّ المتوسط المثقل للفائدة على الودائع الجديدة أو المجدّدة بالدولار لدى المصارف في لبنان في الانخفاض ليبلغ 0,54% مقابل 0,58% في الشهر الذي سبق (3,22% في شباط 2020)، فيما ارتفع المتوسط المثقل للفائدة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة بالدولار إلى 6,92% مقابل 6,52% (9,11%) في التواريخ الثلاثة المذكورة على التوالي.

وفي شباط 2021، انخفض متوسط معدل الليبور على الدولار الأميركي لثلاثة أشهر إلى 0,19 مقابل 0,22% في الشهر الذي سبق (1,68% في شباط 2020).

ويعرض الجدول أدناه تطوّر الفائدة المصرفية على الدولار في لبنان في عدد من الأشهر:

جدول رقم 10- تطوّر الفائدة على الدولار، بالنسبة المئوية (%)

شباط 2021	كانون 2021	شباط 2020	
0,54	0,58	3,22	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة
6,92	6,52	9,11	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة
0,19	0,22	1,68	متوسط معدل ليبور لثلاثة أشهر

المصدر: مصرف لبنان

سوق القطع

في شباط 2021، بقي متوسط سعر صرف الدولار الأميركي الرسمي 1507,5 ليرات مع هامش تسعيرة 1501 ليرة للشراء و1514 ليرة للمبيع. فيما بلغ سعر الصرف 3900 ليرة عند شركات تحويل الأموال، وعند سحب المودعين ودائع بالدولار من أجهزة الصراف الآلي بالليرة اللبنانية، وبلغ الهامش عند الصرافين من الفئة الأولى 3850 – 3900 ، ليتجاوز العشرة آلاف ليرة في السوق السوداء. يُذكر أن عدد أيام العمل في سوق القطع بلغ 19 يوماً في الشهر الثاني من العام 2021 .

على صعيد آخر، بلغت موجودات مصرف لبنان بالعملة الأجنبية 22900 مليون دولار في نهاية شباط 2021 مقابل 23477 مليون في نهاية الشهر الذي سبق و24099 مليون دولار في نهاية كانون الأول 2020. وعليه، تكون هذه الموجودات قد انخفضت بمقدار 1199 مليون دولار في الشهرين الأولين من العام 2021 مقابل انخفاضها بقيمة 1483 مليون دولار في الفترة ذاتها من العام 2020.

## مؤشر أسعار الاستهلاك

في شباط 2021، وبحسب مؤسسة البحوث والاستشارات، ارتفع مؤشر الأسعار لمدينة بيروت وضواحيها بنسبة 0,88% قياساً على الشهر الذي سبق وبنسبة 4,31% قياساً على كانون الأول 2020. وارتفع متوسط هذا المؤشر في الأشهر الاثني عشر المنتهية في شباط 2021 بنسبة 81,69% قياساً على متوسطه في الأشهر الاثني عشر المنتهية في شباط 2020.

أما مؤشر الأسعار في لبنان الذي تنشره إدارة الإحصاء المركزي، فقد ارتفع بنسبة 4,59% في شهر شباط 2021 قياساً على الشهر الذي سبق وبنسبة 7,57% قياساً على كانون الأول 2020. وتظهر مقارنة متوسط هذا المؤشر في الأشهر الاثني عشر المنتهية في شباط 2021 ارتفاعاً بنسبة 108,56% قياساً على فترة الإثني عشر شهراً المنتهية في شباط 2020.

